Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

# فقه الأولويات في موضوعات خطبة الجمعة: موازنة بين الثوابت ومعالجة الأزمات المعاصرة

**الاستاذ المساعد الدكتور عبدالخالق ناجي عبيد**

**كلية العلوم الاسلامية الجامعة العراقية**

استلام البحث:19-09-2025 مراجعة البحث :16-10-2025 قبول البحث:12-11-2025

**الملخص**

يهدف هذا البحث إلى دراسة معيار "فقه الأولويات" كأداة منهجية لتوجيه اختيار موضوعات الخطبة الإسلامية المعاصرة. ينطلق من إشكالية الفجوة بين تكرار الموضوعات التقليدية وإهمال معالجة القضايا المستجدة التي تمس حياة الناس بشكل مباشر. يحاول البحث الإجابة عن سؤال رئيسي: كيف يمكن للخطيب الموازنة بين الثوابت الشرعية (كالعقيدة والعبادات والأخلاق) وبين معالجة الأزمات الطارئة دون إخلال بأي منهما؟

يعتمد البحث على المنهجين التحليلي والتطبيقي، من خلال تأصيل مفهوم فقه الأولويات شرعياً باستنباط أدلته من القرآن والسنة، يخلص البحث إلى مجموعة من الضوابط الشرعية والمعايير العملية التي تساعد الخطيب على اختيار الموضوع الأنسب للزمان والمكان والحال، مع تقديم توصيات للمؤسسات الدينية لتبني خطاب وعظي أكثر مرونة واستجابة لتحديات العصر، مما يعزز دور الخطبة في التوجيه المجتمعي ومواجهة الأزمات.

**الكلمات المفتاحية:** خطبة الجمعة، الاولويات المعاصرة، فقه، الاجتهاد

**Abstract:**

This research aims to study the criterion of "the jurisprudence of prioritization" as a methodological tool for guiding the selection of topics in contemporary Islamic sermons. It addresses the problem of the gap between the repetition of traditional topics and the neglect of addressing emerging issues that directly impact people's lives. The research seeks to answer a main question : How can the preacher balance between Sharia constants (such as creed, worship, and ethics) and addressing urgent crises (such as health pandemics and economic crises) without compromising either?

The research employs analytical and applied methodologies by establishing the concept of the jurisprudence of prioritization in Islamic law through deriving its evidence from the Quran and Sunnah. The research concludes with a set of Sharia guidelines and practical criteria to help the preacher choose the most suitable topic for the time, place, and circumstance. It provides recommendations for religious institutions to adopt a more flexible and responsive preaching discourse that addresses contemporary challenges, thereby enhancing the sermon's role in societal guidance and crisis management.

**Keywords:** Friday sermon, contemporary priorities, jurisprudence, independent reasoning

## المقدمة

إن الخطابة منصب خطير، ومرتقىً صعب المنال، لا يصل إليها طالبها بوقت يسير، بل يحتاج في ذلك إلى زاد عظيم، وصبر ومعاناة، وغيرها الكثير الكثير، ولذلك قد يشارك في أفعال هذه الصناعة مَنْ ليس مِنْ أهلها، مثل إن يبرئ مَن ليس بطبيب، ويقنع مَنْ ليس بخطيب. لكن الفعل الحقيقي للخطابة إنما هو لصاحب العلم والدراية المازج بين فقهي الدين والواقع.

وإذا أريد للخطبة أن تقع موقعها، وتؤثر الأثر المنشود فلابد من الاهتمام بها مع العناية بموضوع الخطبة فهو روحها، فكم من خطيب بليغ، متوقد العاطفة، يتكلم بضروب من الكلام لا يستفاد منها، لأنه لم يعتن بموضوعها

وفي عالم تتسارع فيه الأحداث وتتزايد فيه التحديات، يبرز سؤال مهم: كيف يمكن للخطبة أن تواكب هموم الناس اليومية دون أن تفقد جوهرها الروحي والتوجيهي؟ كثيراً ما نسمع خطباً قيمة تركز على الثوابت الأساسية لكنها لا تعالج همومنا الملحة، مثل تداعيات الأزمات الاقتصادية أو التحديات الصحية وكما حدث خلال جائحة كورونا.

هنا يأتي دور "فقه الأولويات" كمنهج حكيم يوازن بين الأمرين. هذا البحث ليس مجرد دراسة أكاديمية، بل هو محاولة عملية لمساعدة الخطيب على اختيار الموضوع المناسب في الوقت المناسب، ليكون كلامه مؤثراً وذا معنى، يلامس واقع الناس ويضيء لهم الطريق من خلال نصوص الشرع الحكيم وثوابته الراسخة. فكم من مرة جلسنا في المسجد نتطلع إلى كلمة تعيننا على فهم ما يعصف بنا من أحداث، وتقدم لنا العلاج الشرعي والسلوكي لأزماتنا المعاصرة، دون إغفال الأساسيات التي لا غنى عنها لإيماننا. إن الخطيب الناجح هو الذي يقرأ واقع مجتمعه بعمق، ويستشعر آلامه وآماله، ثم يشرع في انتقاء الموضوع الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين التشريع الثابت والواقع المتغير.

وهذا لا يعني إهمال الثوابت، بل يعني تقديمها في قالب يتناغم مع احتياجات الناس الملحة، فتصبح الخطبة جسراً يربط بين نصوص الشريعة الخالدة وتطبيقاتها الحية في واقعنا، لتصبح منارة تهتدي بها الأمة في ظلمات التحديات، ومرشداً عملياً يترجم قيم الإسلام إلى حلول نافعة للحياة.

**مشكلة البحث**

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هو "فقه الأولويات" في خطبة الجمعة، وما هي أدلته الشرعية من القرآن والسنة؟ كيف يمكن للخطيب أن يوازن عمليًا بين التذكير بالثوابت الشرعية الثابتة (كالعقيدة والفقه وغيرهما) وبين معالجة الأزمات المستجدة والطارئة التي تهم المجتمع (كالجوائح الصحية والأزمات الاقتصادية وغيرهما)؟ وما هي المعايير والضوابط التي يجب أن توجه اختياره لموضوع الخطبة؟ هل يمكن تطوير نموذج تطبيقي لخطب تعالج أزمات معاصرة مع الحفاظ على الربط بالثوابت؟ وأخيرًا، كيف يمكن تقييم فاعلية الخطبة التي تتبنى هذا المنهج في تحقيق الأثر المطلوب على المستمعين وفي معالجة مشاكل المجتمع؟

**اهمية الدراسة**

يكتسب البحث في "فقه الأولويات في الخطابة" أهمية بالغة كونه يلامس أحد أهم أسس التأثير والإقناع في المجال الدعوي والتربوي. فهو لا يقتصر على دراسة فنون الإلقاء البلاغية فحسب، بل يتعمق في علم ترتيب الأفكار وتنظيم المضامين حسب أهميتها وملاءمتها للواقع. إن غياب هذا الفقه يؤدي إلى خطابات مشتتة لا تحقق الأهداف المرجوة، مهما بلغت بلاغتها وحسن صياغتها. لذلك، يقدم هذا البحث معياراً موضوعياً للخطيب ليحدد أولويات موضوعه، فيقدم الأهم على المهم، ويبدأ بالأصول قبل الفروع، ويعالج القضايا المصيرية قبل الثانوية. كما أنه يساعده في فهم احتياجات جمهوره وهمومهم، ليعالجها بطريقة منهجية وعملية. وهو بذلك يزيد من فعالية الخطبة وقدرتها على تغيير السلوك وبناء الوعي، بدلاً من أن تكون مجرد كلمات عابرة. علاوة على ذلك، يعد هذا البحث ضرورياً في عصرنا الحالي، الذي طغت فيه الكمية على النوعية، وكثرت فيه الموضوعات وتشعبت. وبالتالي، فهو يشكل دليلاً عملياً للخطباء لاستثمار وقتهم الثمين ووقت المستمعين بأقصى قدر من الفائدة والعمق، مما يعيد للخطابة دورها الحضاري في بناء الأمم ونهضتها.

**خطة البحث**

يسعى هذا البحث إلى معالجة موضوعه من خلال مطلبين: الأول يتناول التأصيل الشرعي والمنهجي لفقه الأولويات في الخطابة، بينما يركز المطلب الثاني على آليات الموازنة العملية بين الثوابت الشرعية والمستجدات المعاصرة.

## المطلب الاول: التأصيل الشرعي والمنهجي لفقه الأولويات في الخطابة

في هذا المطلب سنتناول تعريف فقه الاولويات في الفرع الاول، ونتناول مشروعيته في الفرع الثاني

### الفرع الأول

### تعريف فقه الاولويات

مفهوم **فقه الأولويات** من المفاهيم المعاصرة التي شغلت بال العلماء والباحثين في مجال الشريعة الإسلامية، لارتباطه الوثيق بواقع الأمة وحاجاتها المتجددة، إذ لا يمكن معالجة قضايا الناس وضبط مسارهم الديني والدنيوي من غير أن يكون هناك وعي بالترتيب بين الأحكام والمصالح والمفاسد وفق ما قررته الشريعة. وإذا أردنا الوقوف على معنى هذا المصطلح فلا بد أولاً من استعراض مدلوله اللغوي قبل الخوض في دلالاته الاصطلاحية. فالـ "أولوية" في اللغة مأخوذة من مادة "أول"، وهي تفيد التقدّم والسبق، فيقال: فلان أَوْلى بالأمر، أي أحق به وأجدر. وذكر ابن فارس في "مقاييس اللغة" [1]أن مادة "أول" تدل على رجوع وابتداء، ومنه الأول لأنه ابتداء كل شيء، وأَوْلَى بمعنى أحق وأجدر. وفي "لسان العرب" لابن منظور [2]نجد أن الأولوية تعني الأحقية والتقدّم في الرتبة والمنزلة، فيُقال: "فلان أولى بكذا" إذا كان أحق به من غيره، و"الأولوية" هي تقديم شيء على شيء لكونه أرجح وأحق بالاعتبار. ومن الناحية البلاغية، تأتي "الأولويات" بمعنى التقديم الذهني أو العملي لشيء على شيء باعتبار أهميته أو ضرورته أو عظم أثره[3].

أما اصطلاحاً، فقد تعددت تعريفات العلماء لفقه الأولويات بحسب تخصصاتهم وزوايا نظرهم، إلا أنها تجتمع في إطار واحد هو "الترتيب بين الأحكام والقضايا والمهام وفق مراتبها الشرعية والواقعية"[4]. فقد عرّف بأنه: "وضع كل أمر في مرتبته، من الأحكام والقيم والأعمال، ثم تقديم الأهم على المهم عند التزاحم، والواجبات على المستحبات، ومصالح الجماعة على مصالح الفرد، ومصلحة الأمة على مصلحة الطائفة"[5]. وهذا التعريف يوضح أن فقه الأولويات هو ميزان دقيق ينظم حركة المسلم الفرد والخطيب والداعية والمجتمع كله، لأنه يضبط الممارسة الشرعية بما يتناسب مع مراتب التكليف الشرعي والاحتياجات الواقعية. ومن زاوية أصولية، يُفهم فقه الأولويات على أنه تطبيق عملي لمقاصد الشريعة، لأن مقاصدها تهدف إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهذه المقاصد لها مراتب، فحفظ الدين مقدم على غيره، وحفظ النفس مقدم على حفظ المال، وهكذا، ومن هنا فإن فقه الأولويات هو إدراك لمواقع هذه المراتب وتنزيلها في حياة الناس.

ويذهب بعض الباحثين إلى تعريفه بأنه: "العلم بكيفية المفاضلة بين الأعمال والواجبات الشرعية حين تتزاحم، بناءً على قوة دليلها الشرعي وشدة الحاجة إليها وأثرها في تحقيق مقاصد الشريعة".[6] ويتضح من هذا التعريف أن فقه الأولويات ليس مجرد اجتهاد شخصي أو ذوقي، بل هو قائم على أسس علمية شرعية، إذ لا بد أن يكون الخطيب أو الفقيه ملماً بمراتب الأدلة، وواعياً بالمصالح والمفاسد، حتى يتمكن من إعطاء كل أمر قدره. ومن المعاصرين من وسّع دائرة المفهوم ليشمل

---

[1] **ابن فارس، مقاييس اللغة**، دار الفكر، ج1، ص134 – مادة "أول" لبيان الأصل اللغوي لكلمة الأولوية.

[2] **ابن منظور، لسان العرب**، دار صادر، ج11، ص34 – مادة "أول" وشرح معاني الأحقية والسبق والتقديم.

[3] **الزمخشري، أساس البلاغة**، دار الكتب العلمية، ص92 – توضيح الاستخدام البلاغي لكلمة "أولى."

[4] ينظر **الشاطبي، الموافقات**، دار المعرفة، ج2، ص8 – في بيان مراتب المقاصد وضرورة مراعاة تقديم الضروري على الحاجي والتحسيني.

[5] **يوسف القرضاوي، فقه الأولويات: دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة**، مكتبة وهبة، ط4، ص15-18 – تعريف اصطلاحي شامل لفقه الأولويات وتطبيقاته.

[6] ينظر **عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه**، مؤسسة الرسالة، ص276 – حول مرونة الشريعة وإعمال المقاصد في ترتيب الأحكام والضرورات

أيضاً ترتيب القضايا الفكرية والاجتماعية والسياسية التي تعالجها الخطبة أو الفتوى، بحيث لا ينشغل الخطيب بقضايا ثانوية أو خلافية بينما المجتمع يعيش أزمة كبرى تمس ضروراته الحياتية.

ويُفهم من جملة هذه التعريفات أن فقه الأولويات ليس علماً نظرياً فحسب، وإنما هو آلية عملية لترشيد الخطاب الديني وتوجيهه الوجهة الصحيحة. فحين نتحدث عن الأولويات، فإننا نتحدث عن مبدأ شرعي أصيل، مستند إلى نصوص كثيرة من القرآن والسنة، فالله تعالى يقول: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله﴾ [التوبة: 19]، وهذه الآية الكريمة تقرر بوضوح أن الأعمال ليست في مرتبة واحدة، بل هناك تفضيل ومفاضلة بينها، فالإيمان والجهاد أعظم قدراً من مجرد السقاية والعمارة مع أنهما عملان صالحان. وفي الحديث الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: "الصلاة على وقتها"، قلت: ثم أي؟ قال: "بر الوالدين"، قلت: ثم أي؟ قال: "الجهاد في سبيل الله" [رواه البخاري ومسلم][7].

فهذا الحديث يجسد جوهر فقه الأولويات، إذ رتب النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بحسب أهميتها وفضلها.

ومن هنا، يمكن القول إن فقه الأولويات هو الفقه الذي يضع المسلم والخطيب على جادة الصواب في ترتيب اهتماماته، فلا يضخم مسائل فرعية على حساب القضايا المصيرية، ولا ينشغل بمسائل نظرية على حساب أزمات الأمة الواقعية. إنه باختصار وعي بمراتب الأشياء كما رتبها الشرع، ثم تنزيل لهذا الوعي في سلوك عملي يعيد التوازن إلى الخطاب الديني ويجعل منه أداة إصلاح فعالة.

## الفرع الثاني

## مشروعية فقه الاولويات

### أولاً: أدلة المشروعية من القرآن الكريم

إن القرآن الكريم قرر مبدأ التفاوت بين الأعمال ورتبها وفق أولويتها، فدلّ على أن بعضها أعظم من بعض، وأن الواجب على المسلم أن يقدم الأهم والأولى. قال تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله﴾ [التوبة: 19]، فبيّن أن الإيمان والجهاد أعظم من عمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج مع عظم شأنهما. وقال تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب﴾ [الزمر: 9]، وفيها تفضيل لأهل العلم وأولوية علمهم على غيرهم. وقال سبحانه: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين﴾ [التوبة: 122]، فجعل التفقه في الدين أولى من مجرد النفير، لأنه أساس بناء الأمة. وقال تعالى: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم﴾ [الأنعام: 108]، فدل على تقديم درء المفسدة الكبرى على جلب المصلحة الصغرى. كما قال سبحانه: ﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾ [النساء: 103]، ليقرر أن أداء الصلاة في وقتها مقدم على غيرها من الأعمال. فهذه النصوص القرآنية تؤكد أن ترتيب الأعمال بحسب مراتبها أصل شرعي راسخ، وهو جوهر فقه الأولويات.

### ثانياً: أدلة المشروعية من السنة النبوية

جاءت السنة النبوية بتقرير واضح لفقه الأولويات وتفاوت الأعمال، فقد روى البخاري[8] ومسلم[9] عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: "الصلاة على وقتها"، قلت: ثم

---

[7] **البخاري، صحيح البخاري**، طبعة دار ابن كثير ببيروت ودمشق، بتحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة سنة 1407هـ/1987م، كتاب الإيمان، باب أي العمل أحب إلى الله، حديث رقم (527)، ج1 صفحة 108, **مسلم، صحيح مسلم**، طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي كتاب الإيمان، حديث(85) ج1ص85

[8] صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله أدومه، حديث رقم (527)، ج1، ص108.

[9] صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، حديث رقم (85)، ج1، ص89.

أي؟ قال: "بر الوالدين"، قلت: ثم أي؟ قال: "الجهاد في سبيل الله"، فرتب النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال حسب أهميتها. وكذلك حديث: "الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان" [10]، وهو نص يبين أن الإيمان درجات متفاوتة. ومن السنة أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: "اتقوا النار ولو بشق تمرة" [11]، وفيه إشارة إلى تفاوت أثر الأعمال. كما جاء في وصيته لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: "إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله..." [12]، فبدأ بالتوحيد لأنه الأصل، ثم تدرج معه في العبادات. وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار" [13]، وهو أصل فقهي يقرر أن دفع الضرر أولى من جلب النفع. كل هذه الأحاديث تؤكد أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الأمة إلى ترتيب الأعمال والبدء بما هو أولى وأهم، وهو عين فقه الأولويات.

**ثالثاً: أدلة المشروعية من إجماع علماء الأمة**

لقد أجمع العلماء على أن الشريعة قائمة على ترتيب مراتب الواجبات والمصالح والمفاسد، وأن تقديم ما هو أهم أصل من أصول الدين. فقد قرر الشاطبي[14] في *الموافقات* أن الضروريات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) مقدمة على غيرها، وأن ترتيبها بهذا الشكل يدل على الأولويات، فلا يقدم حفظ المال على حفظ الدين أو النفس. وبيّن ابن القيم [15]في *إعلام الموقعين* أن الفقيه الحق هو من يوازن بين المصالح والمفاسد ويقدم الأرجح على المرجوح. وقال الغزالي[16] في *المستصفى* إن المصلحة الأعلى رتبة مقدمة على ما دونها عند التعارض. وأجمع الفقهاء على تقديم فرض العين على فرض الكفاية، والواجب على المستحب، ودرء المفسدة الكبرى على جلب المصلحة الصغرى. وقد انعقد الإجماع العملي والنظري للأمة على هذا الأصل، إذ لم يعرف عن أحد من العلماء المعتبرين إنكاره، وإنما وقع الاختلاف في بعض التطبيقات التفصيلية. وهذا كله يدل على أن فقه الأولويات أصل مشروع مجمع عليه، ينهض بدوره في توجيه الفرد والأمة لترتيب أعمالها وقضاياها على نحو يحقق مقاصد الشريعة ويحفظ مصالح العباد[17]

## المطلب الثاني:

## آليات الموازنة العملية بين الثوابت الشرعية والمستجدات المعاصرة في الخطبة

سنتناول في هذا المطلب الآليات المرتبطة بالثوابت الشرعية في الفرع الاول، والآليات المرتبطة بالمستجدات المعاصرة في الفرع الثاني.

---

[10] صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضل الحياء، حديث رقم (35)، ج1، ص63.

[11] صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة، حديث رقم (1417)،، ج2، ص134.

[12] مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند معاذ بن جبل، حديث رقم (22023)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م، ج36، ص341.

[13] سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (2340)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج2، ص784.

[14] الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، ج2، ص8–12

[15] ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج3، ص3–6.

[16] الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1413هـ/1993م، ج1، ص286–288.

[17] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، ج4، ص237–240.

## الفرع الأول

## الآليات المرتبطة بالثوابت الشرعية

ان مفهوم الثوابت الشرعية في خطبة الجمعة يقوم على جملة من الأصول التي لا تتبدل ولا تتغير، فهي بمثابة الركيزة التي تضمن بقاء الخطاب الديني متجذراً في النصوص القطعية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إذ إن خطبة الجمعة ليست مجالاً للخواطر أو الاجتهادات الفردية التي لا تستند إلى أصل، وإنما هي امتداد لوظيفة المنبر النبوي الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فيه بالناس، يذكّرهم بأوامر الله ونواهيه، ويغرس في قلوبهم تعظيم القرآن الكريم والسنة المطهرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9]، والمراد بذكر الله هنا الخطبة والصلاة كما قرر جمهور المفسرين[18]، وهذا يدل على أن خطبة الجمعة وظيفة شرعية ذات بعد تعبدي وليست مجرد كلام عابر، ومن هنا فإن أول الآليات التي تضبط التزام الخطيب بالثوابت هي اعتماده النصوص القرآنية القطعية التي تمثل المرجع الأعلى لكل مسلم، فلا يخرج عنها ولا يتأولها على غير وجهها، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح خطبه بالحمد والثناء على الله وبتلاوة آيات من القرآن كما في حديث جابر رضي الله عنه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب احمرّت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم، ويقول: أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة" [رواه مسلم]، فهذا الحديث يضع منهجاً ثابتاً لخطب الجمعة وهو التذكير بأن القرآن هو خير ما يُستفتح به، وأن الهدي النبوي هو المرجع في بيان الأحكام، كما يؤكد ضرورة التحذير من الابتداع في الدين. ومن الآليات كذلك أن يلتزم الخطيب بترسيخ العقائد القطعية التي لا تحتمل الخلاف، وعلى رأسها توحيد الله عز وجل، فقد قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة" [19]، فالتوحيد أصل الأصول الذي ينبغي أن يحضر في الخطبة باستمرار، إذ به تصح الأعمال وتستقيم القلوب. ولا يقف الأمر عند العقيدة، بل يمتد إلى الأحكام الشرعية القطعية التي جاءت بها النصوص المحكمة، كالتحذير من الربا والزنا وشرب الخمر وقطيعة الرحم، وقد قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجتنبوا السبع الموبقات: قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات" [متفق عليه]، فهذه النصوص تجعل من خطبة الجمعة منبراً لتجديد العهد مع الله والتأكيد على المحرمات الكبرى التي تفسد المجتمعات إن تساهلت فيها. ومن الآليات المرتبطة بالثوابت الشرعية أيضاً أن يلتزم الخطيب بالأحكام العملية التي اتفق عليها أهل العلم بإجماع، فلا يفتح باب التشكيك في الفرائض أو القطعيات، مثل وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وقال سبحانه عن الصيام: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 183]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان" [متفق عليه]، فلا يجوز أن تتحول المنابر إلى مجال للمساومة على هذه الأركان. ومن وسائل الحفاظ على الثوابت الشرعية في الخطبة أن يلتزم الخطيب بمنهج الوسطية الشرعية، فلا يغلو ولا يفرّط، بل يجعل خطبته متوازنة تجمع بين الترغيب والترهيب، بين الوعد والوعيد، كما كان النبي

---

[18] القرطبي، عبد الله بن أحمد، التفسير الجامع لأحكام القرآن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1405هـ، ج5، ص248–252. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ط4، 1412هـ، ج3، ص198–203. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1410هـ، ج10، ص123–128.

[19] صحيح مسلم، ، كتاب الإيمان، حديث رقم 85، ج1، ص89.

صلى الله عليه وسلم يقول: "لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً" [20]، وفي حديث آخر: "بشّروا ولا تنفّروا، ويسروا ولا تعسروا" [رواه البخاري ومسلم]، فالجمع بين هذه النصوص يبين أن الثابت الشرعي في الخطبة ليس مجرد سرد أحكام بل هو منهج متكامل في عرض العقيدة والشريعة بروح تجمع بين الخوف والرجاء. ومن أهم ما يحفظ الخطبة من الانحراف عن الثوابت هو التزام الخطيب بذكر النصوص كما وردت، دون اجتزاء يغيّر معناها، ودون تحميلها ما لا تحتمل من معانٍ معاصرة، فإن القرآن والسنة حملا رسالة صالحة لكل زمان ومكان ولكن ضمن أطر التفسير المنضبطة، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: 153]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنتي" [رواه مالك في الموطأ]، وهذا يقرر قاعدة جلية في أن خطبة الجمعة لا يمكن أن تستغني عن النصين الأساسيين. كذلك من الآليات التي تحفظ الثوابت أن يعي الخطيب مسؤوليته أمام الله يوم القيامة، وأنه مأمور بالتبليغ لا بالمداهنة أو كسب رضا الناس، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: 39]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" [رواه مسلم]، وهذا يعني أن وظيفة الخطيب الأولى هي النصيحة لله ولرسوله ولدينه، فلا يتهاون في بيان الحق بدعوى مسايرة المجتمع أو مواكبة العصر. إن التزام الخطيب بهذه الثوابت الشرعية يجعل خطبة الجمعة صمام أمان للهوية الإسلامية، ومجالاً لتربية النفوس على الإيمان والعمل الصالح، وحماية الأمة من موجات التغريب والتشكيك، فالقرآن الكريم والسنة النبوية هما النور الذي لا ينطفئ، والمرجع الذي لا يتبدل، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: 15]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الحاقة: 48]، فبقدر ما يتمسك الخطيب بالثوابت يكون خطابه مؤثراً وراسخاً، ويؤدي وظيفته التي أرادها الله من إقامة شعيرة الجمعة، ألا وهي تذكير الناس بما لا يسعهم جهله، وتثبيتهم على معالم الدين التي لا تتغير بتغير الأزمان

## الفرع الثاني

## الآليات المرتبطة بالمستجدات المعاصرة

ان الآليات المرتبطة بالمستجدات المعاصرة في خطبة الجمعة تنطلق من قاعدة عظيمة أرساها القرآن الكريم وهي قاعدة فقه الواقع وربط النص بالحدث دون الخروج عن ضوابط الشرع، فالله تعالى يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، فالخطاب الإسلامي مأمور أن يكون وسطياً جامعاً بين الثبات على النصوص والقدرة على تنزيلها على وقائع العصر، ومن هنا فإن الخطيب المعاصر لا يمكن أن يظل أسيراً لقضايا الماضي دون الالتفات إلى هموم الناس الراهنة، بل إن وظيفة المنبر أن يجعل المسلم مرتبطاً بقضاياه اليومية من خلال عدسة الشرع. فالمستجدات المعاصرة كثيرة ومتنوعة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تربوية، فكرية، إعلامية، وكلها تحتاج إلى تناول رصين يربطها بالثوابت، ومن الآليات العملية في ذلك أن يستند الخطيب إلى النصوص العامة الكلية التي تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]،[21] فهذا أصل جامع يمكن أن يستحضره الخطيب في قضايا التضامن المجتمعي وقت الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، فيحث الناس على التعاون في دفع البلاء ومساعدة المحتاجين، كما يمكنه أن يحذر من التعاون على الإثم في صورته المعاصرة مثل شبكات المخدرات أو الجرائم الإلكترونية أو الدعاية الإعلامية الهدامة. ومن الآليات كذلك أن يربط الخطيب قضايا العصر بالمقاصد الشرعية الكبرى، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، فقد قال رسول الله صلى

[20] **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله، حديث رقم (7372)، ج6، ص2721

[21] - ينظر **القرطبي**، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، ج3، ص243

الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، وهذا الحديث قاعدة عظيمة يمكن أن ينطلق منها الخطيب في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالمستجدات الصحية مثل جائحة كورونا، حيث يبين وجوب الالتزام بالإجراءات الوقائية باعتبارها من حفظ النفس ومنع الضرر، ويمكن أن يربط بين ذلك وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195][22]. ومن الأمثلة العملية أن كثيراً من الخطباء خلال الجائحة كانوا يخصصون خطبهم للتذكير بضرورة الصبر والاحتساب، مع الالتزام بتعليمات الجهات الصحية، وهذا تنزيل واقعي للنصوص الشرعية على المستجدات. كما أن من الآليات في التعامل مع المستجدات المعاصرة توظيف السنة النبوية في معالجة الظواهر الاجتماعية والفكرية، مثل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وما يرافقها من إشاعات وأخبار كاذبة، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"، فهذا الحديث يصلح أن يكون محوراً لخطبة معاصرة يحذر فيها الخطيب من إعادة نشر الأخبار دون تحقق، ويربط ذلك بواقع الناس اليوم حيث تنتشر الإشاعات عبر الهواتف والإنترنت بسرعة، وهو تنزيل لنص نبوي ثابت على واقع مستجد. كذلك يمكن للخطيب أن يستند إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت" [متفق عليه]، ليحث الناس على حسن استخدام الكلمة في العصر الرقمي، فيبين أن التغريدات والمنشورات الإلكترونية تدخل في باب القول الذي يسأل عنه الإنسان يوم القيامة. ومن صور الآليات أيضاً أن يربط الخطيب المستجدات الاقتصادية بأحكام الشريعة في المال، ففي ظل الأزمات المالية والتعاملات المصرفية الحديثة يمكن للخطيب أن يبين خطورة الربا والمقامرات المالية ويستدل بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278]، ويورد حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء"، ثم ينزل هذا الحكم على صور معاصرة مثل القروض الربوية أو بطاقات الائتمان ذات الفوائد، ليبين للمسلمين كيف يتعاملون مع هذه المعاملات وفق الشرع. ومثل ذلك في الجانب الاجتماعي، يمكن للخطيب أن يتناول قضايا الأسرة في العصر الحديث مثل التفكك الأسري أو العنف الأسري أو الانحرافات الأخلاقية، فيستند إلى قول الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، وإلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي"، ثم يربط هذه النصوص بواقع الطلاق المرتفع أو ضعف العلاقات الأسرية بسبب ضغوط الحياة أو الانشغال بالتكنولوجيا، فيقدم حلولاً عملية مستندة إلى الشرع. ومن أهم الآليات كذلك أن يوظف الخطيب المناسبات المعاصرة بما ينسجم مع الضوابط الشرعية، فإذا كان المجتمع يعيش موسماً دراسياً مثلاً يمكن أن يخصص الخطبة للحديث عن قيمة العلم، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]، وبقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة" [صحيح مسلم]، فيحث الطلاب وأولياء الأمور على الاهتمام بالعلم النافع وتوظيفه في خدمة الأمة. كما يمكن للخطيب أن يتناول قضايا البيئة وحماية الطبيعة وهي من القضايا المعاصرة التي تهم العالم اليوم، فيستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56]، ويورد حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" [متفق عليه]، ثم يربط ذلك بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم التبذير أو التلوث، وبذلك تتحول الخطبة إلى وسيلة للتوعية البيئية من منظور شرعي. ومن الأمثلة كذلك في القضايا الفكرية أن يتناول الخطيب قضية الغزو الثقافي أو الشبهات الفكرية التي تبث عبر الإعلام، فيستشهد بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: 43]، ويذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي:

[22] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، ج1، ص515

كتاب الله وسنتي" [كنز العمال]، ثم يبين للمسلمين كيف يواجهون موجات الإلحاد أو التشكيك من خلال التمسك بالنصوص والرجوع للعلماء الموثوقين. إن الخطيب وهو يتناول هذه القضايا لا بد أن يراعي حال الجمهور ومستوى وعيهم، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة" [صحيح مسلم]، وهذا يضع ضابطاً مهماً في خطاب المعاصرة، وهو تبسيط المفاهيم دون إخلال، وتقديمها بما يناسب عقلية الناس، فلا يخوض في تفاصيل معقدة تشوش عليهم، ولا يبسط الأمور حتى يفرغها من محتواها. ومن الآليات كذلك أن يوظف الخطيب الوسائل البلاغية والإعلامية الحديثة في خدمة الخطبة، مثل حسن ترتيب الأفكار وضرب الأمثلة القريبة، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخدم الأمثال والقصص في خطبه، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 43]، فمن الحكمة أن يورد الخطيب مثالاً معاصراً يوضح به النص الشرعي، فإذا تحدث عن الإسراف مثلاً يمكن أن يستحضر صور الاستهلاك المبالغ فيه في المناسبات الاجتماعية، ويربطه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء: 27]. وهكذا يتبين أن الآليات المرتبطة بالمستجدات المعاصرة تقوم على ثلاثة أعمدة: النصوص الشرعية الكلية العامة التي تصلح للتطبيق على كل واقع، والمقاصد الشرعية التي توفر إطاراً مرناً للتنزيل، والوعي العميق بواقع المجتمع وتحدياته، وهذه الأعمدة تجعل خطبة الجمعة وسيلة فعالة لتجديد الدين في حياة الناس دون المساس بثوابته، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"[سنن ابي داود]، والتجديد هنا ليس في الأصول وإنما في الوسائل والأساليب والقدرة على تنزيل النصوص على المستجدات. وبذلك تكون خطبة الجمعة معاصرة بموضوعاتها مرتبطة بواقع الأمة، مؤثرة في سلوكها، جامعة بين الأصالة والحداثة، مستندة إلى الوحي، ومعبرة عن روح الإسلام في كل زمان ومكان.

**الخاتمة**

وهنا وقد وصلنا الى نهاية بحثنا لابد لنا ان نبرز اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلاله ونذكر اهم التوصيات التي يمكن لنا توجيهها في هذا المجال.

**أولاً: الاستنتاجات**

- خطبة الجمعة تمثل مؤسسة دعوية وتربوية وإعلامية كبرى وليست مجرد خطاب وعظي.
- الثوابت الشرعية هي الأساس والمرجعية العليا للخطبة، لأنها تقوم على النصوص القطعية وتحافظ على الهوية العقدية للأمة.
- فقه الأولويات يوجّه الخطيب لاختيار موضوعات تخاطب حاجات الناس العاجلة دون الإخلال بالثوابت.
- التوازن المطلوب هو الجمع بين الأصالة (الثوابت) والمعاصرة (المستجدات) في صياغة الخطبة.
- النصوص الشرعية بمرونتها ومقاصدها قادرة على معالجة جميع قضايا الإنسان في كل عصر.
- نجاح الخطبة مرهون بقدرة الخطيب على تنزيل النصوص على الواقع بأسلوب مقاصدي يراعي فقه التنزيل.
- جمهور خطبة الجمعة متنوع وغير متخصص، مما يفرض على الخطيب وضوحاً وبساطة في الطرح.
- فقه الأولويات يحمي الخطيب من التشتت ويجعله يركز على ما هو أهم وأمسّ حاجة للمجتمع.
- الخطبة الفعالة تنطلق من الثابت لتضيء المتغير، ومن الأصول لتقدّم حلولاً للجزئيات.
- التوازن بين الثوابت والمعاصرة هو جوهر فقه الأولويات الذي يعيد للخطبة مكانتها كأداة إصلاح مجتمعي.

**ثانياً: المقترحات**

- إعداد برامج تدريبية للأئمة والخطباء في مجال فقه الأولويات وكيفية تطبيقه في موضوعات الخطبة.
- إنشاء مراكز بحثية أو وحدات استشارية ترصد المستجدات وتقترح موضوعات مناسبة للخطباء.
- إدخال مادة "فقه الأولويات" ضمن مناهج كليات الشريعة والدراسات الإسلامية.
- توسيع دائرة تأثير الخطبة عبر الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي.
- تبسيط لغة الخطبة وتوظيف الأمثلة الواقعية التي تلامس حياة الناس اليومية.
- إصدار أدلة إرشادية من المجامع الفقهية تتضمن خطباً نموذجية لمعالجة القضايا المعاصرة.
- تحقيق التوازن بين الترغيب والترهيب في موضوعات الخطبة.
- اعتماد آلية لتقييم أداء الخطباء من خلال متابعة أثر الخطبة على المصلين والمجتمع.
- تعزيز صلة الخطباء بالعلماء المتخصصين في الفقه والفكر والاجتماع لأخذ المشورة العلمية.
- جعل الخطبة منبراً يجمع بين ترسيخ الثوابت الشرعية وتقديم حلول عملية للأزمات المعاصرة

## المصادر والمراجع


بعد القرأن الكريم

**أولاً: كتب اللغة والمعاجم**

- ابن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر – مادة "أول" لبيان الأصل اللغوي لكلمة الأولوية.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – مادة "أول" وشرح معاني الأحقية والسبق والتقديم.
- الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية – توضيح الاستخدام البلاغي لكلمة "أولى."

**ثانياً: كتب التفسير**

- القرطبي، عبد الله بن أحمد، التفسير الجامع لأحكام القرآن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1405هـ.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1410هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ط4، 1412هـ.

**ثالثاً: كتب الحديث النبوي**

- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، طبعة دار ابن كثير ببيروت ودمشق، بتحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة سنة 1407هـ/1987م.

- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند معاذ بن جبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ.
- سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- سُنَن أَبِي دَاوُد، الإِمَام الحَافِظ أَبِي دَاود سُليمان بْنِ الأشعثِ الأَزْدِي السِّجِسْتَانِيّ، 202 هـ - 275 هـ، دار الرسالة العالمية

**رابعاً: كتب الفقه والقواعد والأصول**

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م.
- الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1413هـ/1993م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة – حول مرونة الشريعة وإعمال المقاصد في ترتيب الأحكام والضرورات.
- يوسف القرضاوي، فقه الأولويات: دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة، مكتبة وهبة، ط4.